لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"

The Curse of Resources and Dutch Disease in the Oil Economy: A Reading of Concepts, Effects and Treatment Tools "An Analytical Study of the Case of Algeria and Norway"

صادق هادي
أستاذ محاضر-ب-
جامعة سطيف1 _الجزائر_
Hadisadek19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/05/06 **تاريخ قبول النشر2018/12/16**

الملخص:

يعتبر كل من لعنة الموارد والداء الهولندي من أهم المفاهيم المرتبطة باقتصاديات الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الاقتصاديات النفطية، وهما مفهومان يعبران عن تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف وتصدير المورد الطبيعي (النفط)، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية مرتبطة أساسا بنمو الصناعات الخدمية المصاحبة لاستخراج النفط، في مقابل تراجع كبير لدور القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، مع العلم أن هذه القطاعات هي التي تسهم بشكل كبير في العملية التنموية.

وفي هذه المقال سنتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بمضمون كل من لعنة الموارد والداء الهولندي، بالإضافة إلى محاولة تقييم مدى إصابة كل من الاقتصاد الجزائري ونظيره النرويجي بهما؟

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد، الداء الهولندي، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد النرويجي

Abstract

Both the resource curse and Dutch disease are considered as the most important concepts related to the economics of natural resources, particularly the economies of oil, the two concepts reflect the economic situation that happens because of the discovery and export of natural resource (oil) that will be followed by a financial surpluses , and the negative effects mainly associated with the growth of service industries associated with the extraction of oil . This situation will generate a significant decline of the role of the agricultural and manufacturing sectors, knowing that these are the sectors that contribute significantly to the development process.

In this presentation we will try to talk about the various theoretical aspects associated with the two concepts of the resource curse and Dutch disease, in addition to trying to evaluate in which extent of the Algerian and Norwegian economies are touched by them?

Key Words :Resource curse, Dutch disease, Algerian economy, Norwegian economy

تمهيد:

لقد كان الكثير من الخبراء يعتقدون أن "الذهب الأسود" سوف يجلب معه الغنى والتنمية، إلا أن الواقع أثبت أن تصدير النفط لا يمكنه أن يحول البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة، بل على العكس من ذلك، فقد أصبح مناسبا أن نقول أن البلدان المصدرة للنفط تعاني من "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد"" حيث أن واقع هذه البلدان يدعو إلى الحيرة، فهي من بين أكثر البلدان اضطرابا من الناحية الاقتصادية، نتيجة للآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب ارتفاع صادرات النفط، وما له من آثار سلبية على تنافسية صادرات القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الزراعة والصناعة التحويلية، وهو ما يعرف بـــ"الداء الهولندي"، بالإضافة إلى كونها من أكثر البلدان شمولية في نمط الحكم، وأكثر البلدان عرضة للصراعات في العالم حول هذا المورد وإيراداته.

وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول: **ما هو مضمون كل من لعنة الموارد والداء الهولندي؟ وما مدى تأثر كل من الاقتصاد الجزائري والنرويجي بهما؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

أولا: لعنة الموارد: مضمونها، أسبابها وآثارها

ثانيا: تحليل كيفية إصابة الاقتصاد بالداء الهولندي وأدوات معالجته

ثالثا: دراسة تحليلية لمدى إصابة كل من الاقتصاد الجزائري والنرويجي بالداء الهولندي

أولا: لعنة الموارد: مضمونها، أسبابها وآثارها

قبل ألفي عام اعتبر الكاتب الروماني "بليني الأكبر": "أن اللعنتين الكبيرتين على الحضارة تتمثلان في الذهب والفضة، فهل يجب إضافة النفط والغاز؟[1].

إن من المميزات الغريبة للثروة النفطية، هي أنها تَحُولُ أحيانا دون قدرة البلدان على إنضاج اقتصادياتها، ما لم تتم إدارتها بشكل جيد، ونعني بالنضج توفر القدر الكافي من التنوع الكفيل بتحمل الصدمات التي تتعرض لها بعض قطاعات الاقتصاد نتيجة لما تعرفه التجارة العالمية من تقلبات، خاصة في سوق النفط، فاكتسب النفط بذلك قدرة كبيرة على إعاقة التنمية الاقتصادية، فاستحق تسمية خاصة، هي لعنة الموارد، أو الداء الهولندي، والذي ارتبط باكتشاف هولندا للغاز الطبيعي في بحر الشمال في الخمسينات من القرن العشرين وما كان له من تبعات سيئة على اقتصاد هذا البلد.

1. نقمة (لعنة) الموارد الطبيعية:

هناك انطباع سائد في ا تمعات النامية عموما تنظر فيه للثروات الطبيعية، وبالخصوص النفطية منها، على أنها مورد رئيسي للثروة ولتمويل عملية التنمية، وبأن شح هذه الموارد هو نوع من الضيم الطبيعي يُصَعِّب كثيرا من الأفق الاقتصادي للبلد.

يبدو الأمر بسيطا، فتوفر ثروات طبيعية سهلة الاستثمار ولها عوائد ضخمة ومستمرة على أمد طويل نسبيا، هو أمر مُحَبَّذ وسوف يأتي بنتائج إيجابية، لكن بقدر ما يبدو الأمر صحيحا بحكم البداهة، فهو ليس كذلك على مستوى التجربة الواقعية الطويلة، فالعديد من الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة عانت مريرا من تدهور معدلات النمو والدخل، وتعطلت فيها عملية التنمية، وعانت من الكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية، إنها فعلا مفارقة: **الوفرة والفاقة: الثروة والتخلف**.

1.1 مفهوم لعنة الموارد:

لقد أثبتت تجربة العقود الماضية أن تصدير النفط فقط ليس كفيلا لوحده بتحويل البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة خلال جيل واحد، ففيما مضى كان الكثيرون يعتقدون أن النفط سوف يجلب معه الغنى والتنمية،إلا أن توقعاتهم لم تكن صحيحة، حيث كانت نتائج التنمية غاية في السلبية تمثلت في بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاه الاجتماعي، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب.

كما أن الطبيعة الشديدة التقلب في أسواق النفط غالبا ما توقع الدول المصدرة له ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وتراجع كبير في معدل النمو، إن هذه النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد".

فالمقصود بلعنة الموارد في أضيق مفاهيمها هو: "التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى"[2]، وظهور نتائج سيئة للتنمية.

وتشير دراسات حديثة عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة للموارد، خاصة في البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية، رغم أنها تمتلك قدرة استيراد واستثمار عالية.

كما أنه من المفيد توضيح مالا ينطبق عليه هذا المصطلح:

لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التطور والنمو الاقتصادي، فعلى العكس هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، كالولايات المتحدة الأمريكية (التي كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع)، وكندا وأستراليا وتشيلي والنرويج؛

كما لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات، (عادة من 60% إلى 90% من إجمالي الصادرات).

2.1 تفسير لعنة الموارد وإثبات وجودها:

لقد ساهمت جملة من الآثار والانعكاسات المترتبة على اكتشاف وتصدير الموارد الطبيعية إلى تراكم جملة من المبررات التي تدفع إلى الجزم بوجود هذه الظاهرة.

1.2.1 تفسير لعنة الموارد:

يمكن تفسير لعنة الموارد أو الداء الهولندي من خلال تتبع مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني من اكتشاف المورد، وصولا إلى تفاقم الداء في مراحله الأخيرة وذلك كما يلي[3]:

- مع اكتشاف المورد الطبيعي الجديد (النفط، الغاز الطبيعي، الذهب)) تتزايد الإيرادات المتأتية من هذا المورد، وتطغى صادراته على هيكل الصادرات؛
- ترتفع قيمة العملة المحلية ويتحسن سعر صرفها الاسمي، نتيجة لارتفاع العوائد من العملات الأجنبية، وزيادة المعروض منها بسبب زيادة صادرات المورد المكتشف،
- تؤدي زيادة حجم العملات الأجنبية كذلك إلى توسع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عبر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية (التضخم)، ومن ثم ارتفاع السعر الحقيقي للعملة المحلية أكثر،
- يتبع ذلك أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تتراجع فيها الصادرات التقليدية وعائداتها، بسبب فقدانها التنافسية الناجم عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم زيادة تكاليف الإنتاج؛
- تصبح الواردات أرخص ويتزايد الطلب عليها بما يُفاقِم من عجز الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات؛
- يحجم الكثير من المستثمرين الأجانب عن القيام باستثماراتهم في هذه الدولة لتراجع العائد منها مقوما بالعملة الأجنبية، ولارتفاع تكلفة الإنتاج، كما تنزح العملة الأجنبية الموجودة في البلاد عبر التحويلات للخارج هربا من المزيد من تدني قيمتها مقابل العملة المحلية؛
- تتزايد البطالة الناجمة عن التغير القطاعي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وتَحَوُّلِه من اقتصاد "زراعي/ صناعي"، يستوعب أعدادا كبيرة من العاملين إلى اقتصاد "خدمي/نفطي"، قليل الاستيعاب، وغير قادر على خلق وتوفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، كما يستمر التراجع في القيمة الحقيقية للأجور والدخول، وبالتالي قوتها الشرائية بسبب تسارع وتيرة التضخم؛

■ باختصار يتأثر الاقتصاد ككل سلبا بسبب تراجع الصادرات التقليدية وفقدانها للتنافسية، وارتفاع مستوى الواردات وتفاقم العجز التجاري، وتحجيم الاستثمار، ويتراجع معدل نموه عما يجب أن يكون عليه، ويرتفع معدل البطالة.

2.2.1 بعض الدراسات التي أثبتت وجود الظاهرة:

هناك مجموعة من الدراسات التي قام بها جملة من الباحثين المختصين، والتي أثبتت حقيقة وجود ما يعرف بالداء الهولندي، وظاهرة لعنة الموارد التي تصيب الاقتصاديات التي تعتمد أساسا على مورد طبيعي وحيد لتحريك الاقتصاد، ومن بين هذه الدراسات:

■ دراسة لـ "غوبيند نانكاني Gobind Nankani"* سنة 1979، أكد فيها أن الاقتصاديات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما أن أداءها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة طبيعية؛

■ كما أكد أيضا كل من "ساكس Sachs" و "وورنر Warner"** في دراسة لهما سنة 2000" تناولت تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بين سنتي 1970-1990- أن وفرة الموارد تتناسب عكسيا مع معدلات النمو؛

■ في 2004 أصدر "إريك نيومايرEric Neumayer"[4]، دراسة تناول فيها نمو الدخل الفعلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج)، ورأى أنه يتناسب عكسيا مع وفرة الموارد.

إن التساؤل الهام الذي يثيره الاقتصاديون بعد ثبوت نظرية "لعنة الموارد" يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد تجاه هذه الموارد، وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصالح الأجيال المتلاحقة، خاصة أنه عادة ما يتم الاعتماد على حجم الاحتياطات المعلنة من هذه الموارد، وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها، وعلى تكاليف إنتاجها الحالية، وتبدأ بإطلاق مشاريع تنموية قد لا تستطيع تحقيقها، وذلك إما لسوء تقدير الاحتياطات أو تراجع الأسعار أو ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، فيؤدي كل ذلك إلى تراجع الإيرادات المتوقعة، وهذا لا شك يمثل صدمة تنموية غير متوقعة للأجيال الحالية والمستقبلية.

2. الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد وآثارها:

إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نعمة ونقمة في نفس الوقت، نعمة لاكتشافها وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الدخول والاستهلاك وبالتالي تحريك العملية

التنموية، ونقمة لأنها يمكن أن تسبب الداء الهولندي، وما له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد في الأجلين القصير والطويل، فتكون بذلك عقبة أمام التنمية، وكل هذا يتوقف في النهاية على كيفية استخدام عائدات هذه الموارد، وعليه سنحاول التطرق فيما يلي إلى أهم الأسباب التي تحول هذه الموارد من نعمة إلى نقمة، وأهم الآثار المترتبة على ذلك.

1.2 الأسباب الاقتصادية للعنة الموارد:

تتعدد الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد التي تصيب الدول الريعية، حسب ظروف كل بلد، ونوع وحجم الموارد المتوفرة فيه، إلا أن في الغالب هناك جملة من الأسباب المشتركة، التي تؤدي إلى تحويل الموارد الطبيعية من نعمة إلى نقمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

1.1.2 نقص وتراجع فرص العمل:

حيث أن صناعة النفط والموارد الطبيعية عموما تمتاز بكثافة رأس المال وليس العمالة، فهي تتطلب استثمارات كبيرة دون أن تخلق الكثير من فرص العمل، لذا نجد أن هذا القطاع لا يوظف في غالب الأحيان أكثر من 1% من اليد العاملة في هذه الدول، وعلى اعتبار أن العمل المطلوب في هذا القطاع عالي المهارة، فإن الشركات التي تعمل في هذا الإطار عادة ما تملأ هذه الوظائف بأجانب من بلدان فيها تعليم عال متقدم، ومستويات تقنية أكثر تطورا.

2.1.2 تقلبات وصدمات الأسعار:

تتجه غالبية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى الاعتماد على إيرادات تلك الموارد في تمويل خدمات القطاع العام، وكذلك برامج التنمية الوطنية، ولكن أسعار الموارد خاضعة لتقلبات كبيرة ومفاجئة في السوق العالمية، فارتفاعها يمثل نعمة لهذه الدول، ولكن انخفاضها يمثل صدمة اقتصادية لها، وتقشف مفاجئ، وما يتبعه من عدم استقرار سياسي واقتصادي، وهذا يشكل عبئا لاسيما على التخطيط الموازني المتوسط والبعيد الأمد، خاصة في البلدان التي تشكل إيرادات هذا المورد جزءا كبيرا من مداخيلها؛

3.1.2 ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية (الداء الهولندي):

يؤدي التدفق الكبير للأموال الأجنبية، في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية إلى نتائج اقتصادية وخيمة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث تحول هذه الأموال الأجنبية إلى العملة المحلية، الأمر الذي يرفع من سعرها قياسا بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياسا بالسلع الأجنبية، مما يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فتعاني من الكساد، وتؤدي إلى ضياع فرص العمل، ومن ثم زيادة الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي؛

4.1.2 الطبيعة النضوبية للموارد:

الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي، بالتعريف، غير قابلة للتجدد،" كل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه

الموارد والإيرادات التي يولدها شيئا من الماضي، إن تصريحات التشجيع الذاتي على النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط تُقَنِّعُ حقيقةً أن البلد يزداد فقرا، وليس غنىً، ما لم يستطع تحويل ما يكسبه جراء التبادل مع السوق العالمية إلى مصدر ثروة متجدد"[5].

2.2 أثار لعنة الموارد على الاقتصاديات النفطية:

إن متابعة وتطوير البحث في لعنة الموارد الناجمة عن الثروة الاستخراجية، تشير إلى إمكانية وجود العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تكرس تَحَوُّل المورد من نعمة إلى نقمة، ويمكن سرد أهمها فيما يلي[6]:

1.2.2 تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد:

ويظهر هذا التراجع بشكل خاص في القطاع الصناعي والزراعي، حيث تسجل معدلات نمو ضعيفة أو سالبة لهذه القطاعات، كما تنخفض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي للدولة، وتتراجع قوتها التنافسية أمام السلع الأجنبية، وهذا بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية، وقد تم رصده بشكل واضح في عدد كبير من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، ومنها الدول النفطية، وقد خلصت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي (في قطاعات الإنتاج الحقيقي)، ومدى وفرة الموارد الطبيعية؛

2.2.2 الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي للريع وانتشار الفساد:

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للريع والفساد، خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد، من طرف النخب الحاكمة أو مقربيها، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على مناخ الاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد السواء، وكذا النمو الاقتصادي.

"كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياساتها التنموية، وذلك نظرا لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع المظاهر الاقتصادية للعنة الموارد، فعندما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريوع يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، ويسمح للتشوهات بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة"[7]؛

3.2.2 قيام أنظمة سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية:

عندما تصبح الدولة ريعية، فإنها عمليا تكون في غير حاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية على النشاطات الاقتصادية المحلية، وتصبح من ثم المشاركة السياسية ضعيفة، وتتميز الدولة عادة بأنها دولة سلطوية، إذ أنه كما أُطلق شعار في أوروبا يقول "لا ضرائب دون تمثيل سياسي"، فإن بعض الباحثين

يشيرون إلى أن الشعار الذي يسود في حالة الدولة الريعية هو "لا ضرائب لا تمثيل"، لتتم مصادرة الحياة السياسية وتغييب الديمقراطية.

"بينما في البلدان الفقيرة بالموارد يحد الضغط الشعبي الشديد على الموارد النادرة من إمكانية التساهل لفترة طويلة مع النهب وانعدام الكفاءة، كما لا يستطيع اقتصاد هذه البلدان أن يدعم الحمائية المفرطة والبيروقراطيات المبذرة، وهذا عكس البلدان النفطية حيث أن الثروة تضعف من مؤسسات الرقابة والتقييد... وهنا تكون الديمقراطية هي الضحية الأخرى لهذه الديناميكية الريعية: حكام مستبدون يستخدمون البيترودولار للاحتفاظ بالسلطة، ويمنعون قيام معارضة حقيقية، فيبقون في الحكم لفترات طويلة، ويبقى التغيير الديمقراطي مشلولا"[8]؛

4.2.2 نشأة العديد من الصراعات والنزاعات حول المورد وإيراداته:

فقد تمت ملاحظة أن تدفق عائدات كبيرة فجأة على أي بلد من صادراته من الموارد الطبيعية، تؤدي إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو على الأقل تؤجج هذه الصراعات والخلافات إذا كانت قائمة قبل اكتشاف وتصدير هذا المورد، والقائمة هنا طويلة وتشمل سلسلة كبيرة من الحروب الأهلية والإقليمية أو حتى الدولية، نتيجة الصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ما بين أقاليم البلد المختلفة، أو على مختلف فئات سكانه، سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو حتى جهويا...

ثانيا: تحليل كيفية إصابة الاقتصاد بالداء الهولندي وأدوات معالجته:

إن الريع النفطي، والذي يعتبر نعمة إذا استحسن استعماله، قد يتحول إلى نقمة إذا حدث العكس، لأن تدفق الإيرادات الريعية بوفرة قد يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، واختلالات تشكل أرضية مناسبة لإصابة الاقتصاد بالداء الهولندي، ومن بين هذه القنوات سعر الصرف الحقيقي، ليمتد بعد ذلك إلى الجهاز الإنتاجي التصديري والعمالة وباقي القطاعات النشطة، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والتنمية ككل، وهذا ما يظهر في التحليل الموالي.

1. مفهوم الداء الهولندي:

الداء الهولندي ظاهرة اقتصادية تصيب عادة الاقتصاديات الريعية، أي تلك التي تعتمد على مورد طبيعي، وقد سمي بهذا الاسم في مقال نشر بمجلة "The economist" البريطانية عام 1977[9]، وقد استخدم تعبير "الداء الهولندي" في الأصل لوصف الأضرار الاقتصادية التي لحقت بهولندا على إثر اكتشاف حقل "غرونينغن" الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال عام 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام فيه، كما سببت ارتفاعا حقيقيا في سعر صرف العملة الهولندية بفعل الطلب المتزايد على الغاز الهولندي، ونتيجة لهذا الارتفاع

تراجعت القدرة التنافسية للصادرات من السلع الأخرى، وانكشفت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع ككل في الاقتصاد، وعلى هذا يمكن تعريف الداء الهولندي اقتصاديا على أنه: "**مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي**"[10].

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن الظاهرة ذاتها قديمة ومتكررة، حيث حدثت في القرن السادس عشر بعد اكتشاف الإسبان للأمريكيتين، وترحيل كميات كبيرة من الذهب والفضة من حضارة الآزتك في المكسيك إلى إسبانيا (بما عرف بلعنة مونتيزوما)، كما رصدت في القرن التاسع عشر في استراليا، وتكررت مؤخرا في عدد من الدول النفطية، منها المكسيك وكازاخستان وروسيا، ودول صناعية متقدمة مثل بريطانيا، والنرويج بعد اكتشاف واستغلال نفط بحر الشمال في السبعينات من القرن الماضي، وكذلك في دول الخليج العربي وبعض الدول الإفريقية.

لقد أدى تصدير النفط إلى رفع أسعار صرف العملات المحلية في الدول النفطية، مما جعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا، والواقع أن الصادرات النفطية تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، لاسيما الزراعة والصناعة، مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد، وَكَرَدٍّ على ذلك يتبنى صناع القرار سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الاقتصادية التي يزداد موقفها التنافسي ضعفا، واضعين العبء المالي على قطاع النفط، وعندما تصبح الزراعة والصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها من النفط فإن الاعتماد على النفط يتزايد، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس المال بفاعلية أكبر، ومع الزمن قد نصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم[11].

2. تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي:

لقد ارتبطت لعنة الموارد بسلسلة من الآثار المعروفة التي تندرج تحت تسمية "الداء الهولندي"، غير أن من الأهمية التأكيد على أن الداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يُحدِث تغيرات في الاقتصاد، تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية، ويمكن تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي إلى الاقتصاد الكلي للبلد من خلال دراسة قام بها كل من "كوردن Corden و نيري Neary" في سنة 1982[12]، حيث قاما بتقسيم الاقتصاد الذي يشهد رواجا في التصدير إلى ثلاث قطاعات:

- **قطاع التصدير المزدهر**: ويمثل القطاع النفطي أو القطاع الذي يشهد صادرات كبيرة من منتجاته؛
- **قطاع التصدير المتعثر (المتأخر)**: ويشمل باقي السلع القابلة للتبادل التجاري ؛

يمثل مجموع قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير المتعثر "**قطاع السلع المتداولة خارجيا**".

- **قطاع السلع غير القابلة للتبادل الخارجي:** والذي يشمل البناء والعقارات والنقل...أو الخدمات بمفهومها الواسع.

ويوضح الباحثان أنه عندما يصاب اقتصاد بلد ما بالمرض الهولندي، فإن قطاع التصدير التقليدي يزاحمه القطاعان الآخران.

كيف يحدث ذلك؟ لنأخذ مثال بلد يكتشف فيه النفط. إن حدوث قفزة في صادرات نفط البلد يرفع الدخول في البداية مع تدفق الصرف الأجنبي، فإذا أنفق الصرف الأجنبي كله على الواردات، فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد، وذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محليا؛ ولكن، لنفرض أن النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية غير متداولة، إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان سعر الصرف الاسمي للبلد (سعر العملة المحلية مقابل عملة أجنبية رئيسية) ثابتا أم أنه مرن، فإذا كان ثابتا، فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض العملة في البلد، ويؤدي الضغط من الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي (أي أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشتري سلعا وخدمات "حقيقية" أقل مما كانت تفعله من قبل)، وإذا كان سعر الصرف مرناً، فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني ضمنا أيضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الأسعار المحلية، وفي كلتا الحالتين، يضعف ارتفاع قيمة العملة المحلية قدرة الصادرات التقليدية على المنافسة، وهذه العملية كلها تسمى **"أثر الإنفاق"**[13]. وفي الوقت نفسه، تتحول الموارد (رأس المال والعمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وقطاع النفط المزدهر، ويؤدي هذان التحولان إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات (الصناعية والزراعية) المتعثر حينذاك، وهذا ما يعرف باسم **"أثر حركة الموارد"**[14].

3. سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي:

غالبا ما تشهد البلدان المتضررة من الداء الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنه، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على أجزاء مختلفة من الاقتصاد المحلي، كما أنه ليس هناك إجماع على وجود إجراءات نموذجية لمعالجة هذا الداء، إلا أن نجاح أي سياسة داخل أي اقتصاد في معالجة هذه الآثار يتوقف على مدى قدرة وكفاءة واضعي السياسات وصناع القرار. وسيتم التطرق في هذا الجزء من المداخلة إلى جملة من السياسات المقترحة من طرف بعض الباحثين لمعالجة آثار الداء الهولندي، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات كالتالي[15]:

1.3 سياسات قطاع الصناعات التحويلية:

وفق نظرية الداء الهولندي فإن قطاع الصناعات التحويلية يسجل تراجعا كبيرا، وهذا نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات العملات الأجنبية من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الاقتراحات لحماية هذا القطاع من تداعيات العلة الهولندية ومنها:

- العمل على معالجة التكاليف الباهظة لإنتاج المنتوجات الصناعية المحلية، عن طريق تقديم الإعانات لهذه الصناعات، ما يؤدي إلى ارتفاع ربحية هذا القطاع، وزيادة الإنتاج والعمالة، وأكثر من ذلك يعني زيادة الدخل الاسمي والإنفاق؛
- فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية، لجعلها ذات تكلفة أكبر في السوق المحلي، وبالتالي إعطاء المنتوجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض.

2.3 سياسات التشغيل:

إن سوق العمل أيضا يتأثر بالمرض الهولندي، حيث أن تراجع قطاع الصناعات التحولية الذي يسببه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض قدرته التنافسية، سيؤدي باليد العاملة إلى الهجرة من هذا القطاع والبحث عن فرص عمل في القطاع النفطي أو في قطاع السلع غير القابلة للتبادل بفِعل الأجور مرتفعة فيهما، وهناك مجموعة من الإجراءات التي قد تحد من هجرة العمالة بين القطاعات منها:

- تجميد الأجور في القطاع النفطي وقطاع السلع غير القابلة للتبادل من أجل منع هجرة العمالة من قطاع الصناعات التحويلية؛
- قد تشمل هذه السياسة دعم الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، وهذا لمنع فقدان الوظائف في هذا القطاع؛
- قد تتمثل هذه السياسة في تحسين ظروف تنقل العمالة بين القطاعات المختلفة.

3.3 السياسات الزراعية:

إن الدول المتأثرة بالداء الهولندي كثيرا ما تشهد تراجعا في القطاع الزراعي، على الأقل في المدى القصير، وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة قد تكون الإعانات الحكومية هي الأخرى ملاذا آمنا يقي القطاع من التدهور، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية تكاليف الإنتاج، والحصول على هامش ربح معين، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة والمعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط الزراعي، كما ينبغي أن تركز السياسات الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة ونشاط المزارعين ورفع دخولهم، بما يكفل استقرارهم في المناطق الريفية.

4.3 صناديق النفط:

وتنقسم إلى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملات الأجنبية[16]) فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تُحَصِّن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، كما تعمل هذه صناديق على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين باعتماد سعر تقديري للنفط، والقيام بادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر، وعندما ينخفض السعر إلى ما دون سعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تُؤَمِّن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاذ الاحتياطي النفطي في البلد، أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل، بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، وفي معظم الحالات، ترتكز صناديق النفط على افتراضات مُتَحَفِّظَة بشأن أسعار النفط، ولابد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية، ومن هذه الانتقادات[17]:

- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظرا إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفذ الدخل المستقبلي بالاقتراض مثلا، مما يُجَرِّد هذه الصناديق من النتائج التي كانت مرجوة منها؛
- عدم فعالية هذه الصناديق، ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة، وتدقيق مستقل، وهذا لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل، مع تنويع مجالات استثمار الأموال المودعة فيها.

5.3 سياسات أخرى:

هناك سياسات أخرى قد تلجأ إليها الدولة للحد من الآثار السلبية للداء الهولندي، تتمثل في:

- تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وهذا من شأنه إعطاء منتجات قطاع الصناعات التحويلية قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الدولية؛
- اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من أجل تقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها و/أو صدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد؛
- استثمار عائدات هذه الموارد في الخارج، من خلال تحويل صناديق النفط إلى صناديق سيادية لمنع الآثار السلبية لهذه الإيرادات على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة هذا الأخير على استيعابها بشكل كلي.

ثالثا: دراسة تحليلية حول مدى إصابة كل من الاقتصاد الجزائري والنرويجي بالداء الهولندي:

1. تحليل مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بظاهرة الداء الهولندي:

تعتبر إصابة الاقتصاد الجزائري بظاهرة العلة الهولندية أحد أهم المسائل التي تثار حول الاقتصاد الوطني، فالارتباط شبه الكلي للبلد بقطاع المحروقات من حيث الصادرات ومداخيل الحكومة من جهة، وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل.

لقد تطرق العديد من الباحثين والكُتَّاب إلى دراسة مسألة إصابة الاقتصاد الجزائري بالداء الهولندي من عدمها، لكن الإجابات كانت في أحيان كثيرة مختلفة بين من يؤكد هذه الإصابة وبين من ينفيها، إلا أن هناك توافق تام على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من كل أعراض الداء الهولندي، لكن على مستوى آليات نظرية الداء الهولندي فالأمر ليس كذلك[18].

فالاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة له نمط قطاعي يتسق أكثر فأكثر مع ذلك الذي تنص عليه النظرية، حيث تميز بما يلي[19]:

- ✓ النمو الهائل في قطاع المحروقات، حيث خصصت لهذا القطاع مبالغ استثمارية معتبرة، قدرت بحوالي 21 مليار دولار بين سنتي 2000-2005- وحوالي 32 مليار دولار بين 2005-2009.
- ✓ نمو ملحوظ في قطاع السلع "غير القابلة للتداول"، ولا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية، والخدمات السوقية.
- ✓ التراجع المستمر في القطاع الصناعي "قطاع السلع القابلة للتداول" عموميا وخاصا.

فتحرير الأسعار، وانفتاح التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار، كلها عوامل أسهمت في ظهور أعراض المرض الهولندي لكن لم تصل إلى افتراضات نموذج النظرية بكاملها.

فهل يمكننا بناء على المعطيات الواردة أعلاه، أن نجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري فعلا بهذا الداء أم لا؟

إن فحص وجود أو غياب العلة الهولندية يكون من خلال دراسة الأثرين اللذين تنص عليهما ظاهرة العلة الهولندية: **أثر الإنفاق أثر تنقل عوامل الإنتاج**، ويتم التحقق من الأول بمتابعة التغير النسبي في أسعار السلع غير التبادلية، وهو ما يعطي إمكانية لتحسن سعر الصرف الحقيقي أما الأثر الثاني فإنه يفسر من خلال نسبة التشغيل في كل قطاع إذن فحضور أو غياب هذين الأثرين هو المسؤول عن الحكم النهائي في حضور أو غياب العلة الهولندية[20].

1.1 بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي:

إن معظم الدراسات المرتبطة بالعلة الهولندية تعرف سعر الصرف الحقيقي بالنظر إلى مكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية، نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، والنفقات على السلع غير

التبادلية، ارتفاع تدفق رؤوس الأموال، بالإضافة إلى عوامل أخرى يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي، ويتأثر هذا السعر بكل ما يحدث في الاقتصاد من اختلالات وفي الجزائر بالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات (وبالإنتاج)، فإن النفقات الحكومية تشكل عاملا أساسيا ضمن الحساب، وهذا ناتج عن تبعية القطاع للدولة، كما يلعب انفتاح البلد على المبادلات الخارجية أثرا بالغا على سعر الصرف الحقيقي، فكلما كان البلد منغلقا أمام التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي، لأن العراقيل المفروضة على السلع المستوردة تجعل من سعرها مرتفعا، الشيء الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل الإنتاج نحو القطاع التبادلي، ومن هنا يرتفع مستوى سعر الصرف الحقيقي، والعكس صحيح. كما كان لسياسات التعديل الهيكلي التي عرفتها الجزائر(خاصة تخفيض اسمي لقيمة العملة)، وكذا سياسات تثبيت المقومات الكبرى للاقتصاد الوطني أثر على سيرورة سعر الصرف، كما يخضع سعر الصرف في الجزائر أيضا لمتطلبات السياسات النقدية والجبائية، والتي تهدف إلى تثبيت قيمة سعر الصرف الحقيقية في حدود تخدم الاقتصاد ككل[21]، وبالتالي فسعر الصرف الحقيقي في الجزائر لا يتحدد وفق افتراضات نظرية العلة الهولندية وفي مقدمتها حجم التبادل التجاري، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التطورات الحاصلة على كل من سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة بين 1999-2006 كما يلي:

جدول رقم 1: التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر: (الوحدة: %، سنة **1999** تمثل سنة أساس)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	100	99	99	90	80	80	78	70
معدل التبادل التجاري	100	175	160	150	170	178	240	260

المصدر: كمال الدين بن عيسى، تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 2012 0 1572.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض سعر الصرف الحقيقي حوالي 20% بين سنة 1999 و2006، في حين زادت معدلات التبادل التجاري بحولي 160% خلال نفس الفترة، مدعومة أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، وهذا ما ينفي وجود علاقة طردية بين معدل التبادل وسعر الصرف الحقيقي، كما تفترض نظرية الداء الهولندي، مما يعني التأكيد على غياب العلة الهولندية من خلال عامل الإنفاق[22].

وإذا كان سعر الصرف الحقيقي ثابت ــمراقب من قبل السلطات (الحكومة والبنك المركزي)ــ فمن المفروض أن يحافظ القطاع التبادلي وبالأخص الصناعي على نجاعته، وأن تنافسيته لن تتأثر، إلا أننا لاحظنا حدوث عكس ذلك، فالقطاع عرف تراجعا مستمرا، وهذا ما يقودنا إلى التفكير والجزم بأن مشكلة انحلال

التصنيع في الجزائر هي أبعد من أن تكون مرتبطة بسعر الصرف الحقيقي، بل تعود إلى مشكلة الريع الذي يشل باقي القطاعات المنتجة[23]، وما يرتبط به من فساد تسييري وغياب للحكم الراشد.

2.1 بالنسبة لتنقل عوامل الإنتاج (البطالة والتشغيل):

ينتج أثر تنقل عوامل الإنتاج حسب النظرية، عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش (المحروقات) والقطاع غير التبادلي، ويبدأ التنقل أولا من القطاع التبادلي (الصناعي والزراعي) إلى القطاع المنتعش لينتهي في القطاع غير التبادلي، ويعتبر الشكل الأول من الانتقال نادر الوقوع نظرا للخاصية الانعزالية للقطاع المنتعش.

في الجزائر تبرز إحصائيات شركة سوناطراك أن العمال المشغلين في القطاع خلال الفترة 2001-2004 لم يتجاوز 50 ألف عامل أي حوالي 0,54% من إجمالي القوة العاملة، وهذا ما يؤكد أن قطاع المحروقات يتصف بالعبارة "منحصر" بما أنه يشغل أقل من 1% من القوة العاملة، ومن هنا فإن احتمال انتقال عنصر العمل نحو هذا القطاع يكون مُبعَدًا، مما يعني إلغاء فرضية انحلال التصنيع المباشر[24].

إذا ما غاب هذا الفرض فإن مجال دراستنا ينحصر حول محور تنقل عنصر العمل، من القطاع الصناعي إلى القطاع غير التبادلي.

جدول رقم 2: توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية 2000-2011 (ألف عامل)

السنوات / القطاعات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	1185	1438	1617	1780	1842	1841	1242	1136	1034
الصناعة	499	504	513	525	522	530	1194	1337	1967
القطاع غير التبادلي	3292	3520	3841	4212	4407	4631	7036	7263	6598
العمالة الإجمالية	4976	5462	5971	6517	6771	7002	9472	9736	9599

Source: IMF, country report, Algeria : Statistical Appendix»,2010, 2013 . Document internet disponible sur le site : **www.imf.org** (consulté le 11/05/2014).

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

✓ القطاع غير التبادلي يستحوذ على أكبر حصة من العمالة في كل سنة، وهي في زيادة مستمرة عبر مختلف السنوات، وهذا ما من شأنه تعزيز فرضية الداء الهولندي حول تنقل العمالة من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي؛

✓ حصة كل من قطاع الفلاحة والصناعة في سوق الشغل أقل من نصيب القطاع غير التبادلي، لكن هناك زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع، خاصة قطاع الصناعة بدءا من سنة 2009. فهناك إذن نمو دائم لعدد الوظائف المستحدثة في القطاع التبادلي عموما.

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن انتقال العمالة حسب الإطار النظري لنظرية الداء الهولندي يفترض وجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أثناء حدوث هذا الانتقال، وهو ما لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، حيث أن في بداية الفترة كان معدل البطالة في حدود 29% سنة 2000، وعليه فإن تزايد عدد مناصب العمل في القطاع غير التبادلي سيكون من نصيب العمال البطالين،وهو ما حدث فعلا من خلال تراجع معدل البطالة إلى 11% سنة 2011.

أخيرا ومن خلال تتبع تطور وحركة اليد العاملة في الجزائر، فإننا نؤكد على غياب مثل هذا التنقل وبالتالي سقوط فرضية انحلال التصنيع غير المباشر، وهذا لسببين اثنين[25]:

✓ **أ:** مساهمة القطاع التبادلي في استقطاب اليد العاملة، خلال فترة الدراسة بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية؛

✓ **ب:** تراجع معدلات البطالة، مما يعني أن تزايد العمالة في القطاع غير التبادلي تأتي من العمال البطالين.

من كل ما سبق تقديمه نتوجه إلى استخلاص غياب العلة الهولندية بسبب غياب الأثرين: أثر الإنفاق وأثر تنقل عوامل الإنتاج، فغياب الأول راجع إلى التحكم في سيرورة سعر الصرف الحقيقي، أما غياب الثاني فهو ناتج عن مشاركة جميع القطاعات الاقتصادية في استمالة اليد العاملة، ولكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى وجود أعراض جد خطيرة في الاقتصاد الجزائري، لعل أهمها تدهور القطاع الصناعي، وبذلك يتضح جليا أن المشكلة الآن هي أكبر من إصابة الاقتصاد الوطني بالداء الهولندي، وهل الريع النفطي نعمة أم نقمة على الجزائر، بل الأمر يتعلق بالفلسفة الاقتصادية المنتهجة وكيفية تحديد الأهداف التنموية من جهة، وكيفية تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية من أجل تخصيصها بطريقة علمية وإرادة سياسية صارمة تكون كفيلة بالحد من الأثر السلبي للريع النفطي على النمو في المدى الطويل وتكفل انبعاث القطاع الصناعي والزراعي ونموهما من جهة ثانية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

2. إستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج وآليات الحد من آثار الداء الهولندي:

تنبني إستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج على جملة من الأسس والقواعد، التي تكفل لها إدارة جيدة من طرف الهيآت المعنية بها، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1.2 قواعد إدارة النفط في النرويج:

هذه القواعد هي عبارة عن إعلان مبادئ حول السياسة البترولية النرويجية، وقد صدر هذا الإعلان في تقرير اللجنة الصناعية في البرلمان النرويجي بتاريخ 14 جوان 1971، وعدد هذه القواعد هو عشرة،

وترتكز أساسا على مبدأ أن الموارد الطبيعية لابد أن تكون في خدمة البلد بصفة كاملة، وتتمثل هذه القواعد العشر فيما يلي[26]:

- ✓ لابد أن تتأكد السيطرة الوطنية على مختلف القرارات والأنشطة المتعلقة بقطاع النفط؛
- ✓ لابد أن يتم استغلال النفط بالطريقة التي تضمن توفير احتياجات البلد من الموارد الطاقوية؛
- ✓ لا بد أن يشكل النفط ركيزة أساسية لتوفير فرص استثمارية جديدة؛
- ✓ لابد أن يُؤخَذ بعين الاعتبار حماية البيئة والصناعات المعاصرة من التأثيرات السلبية للأنشطة النفطية؛
- ✓ منع إحراق وإطلاق الغاز الطبيعي، ماعدا ما تعلق منه بفترة التجارب (مثل تجريب الحقول النفطية)؛
- ✓ لابد أن تتم عملية نقل النفط والغاز إلى النرويج قبل تصديرهما، ماعدا الحالات الخاصة التي تستدعي حلولا مختلفة؛
- ✓ وضع سياسة ملائمة للمناطق غير المفتوحة، حيث أن أي نشاط يتم القيام به شمال دائرة عرض 62^0 (مثلا: خارج بحر الشمال) لابد أن يأخذ بعين الاعتبار السياسات الخاصة المتبعة في تلك المنطقة؛
- ✓ لا بد أن يضيف النفط أبعادا جديدة للسياسة الخارجية للنرويج.

إن التحليل الدقيق لهذه المبادئ يوحي بأن السلطات النرويجية تنظر إلى قطاع النفط على أنه قطاع حيوي واستراتيجي، من خلاله تصون الدولة سيادتها على كافة مواردها الطبيعية الواقعة داخل حدودها الجغرافية، ويضمن توفير احتياجاتها الطاقوية بالدرجة الأولى، كما يعتبر رافدا أساسيا من روافد التنمية الاقتصادية، وهذا عبر إرساء صناعة نفطية تنافسية ومستدامة، لما لها من تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خلق الطلب على السلع والخدمات ذات الصلة بالاستكشاف والتنقيب وتطوير وإنتاج ونقل وتوزيع النفط، دون إغفال حماية البيئة من الآثار السلبية الناجمة عن إقامة وتطوير الصناعات النفطية، إضافة إلى العمل على التوفيق بين المصالح الوطنية المرتبطة بالقطاع النفطي، وكذا الالتزامات نحو العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات الدولية من الموارد الطاقوية.

لقد سمحت الفوائض النفطية الكبيرة والمتراكمة منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1969 بإنشاء "صندوق النفط النرويجي" سنة 1990، والذي تم تغيير اسمه سنة 2006 ليصبح "صندوق التقاعد النرويجي العالمي"، ويمثل هذا الصندوق الأداة التي استخدمتها الحكومة لوضع عائدات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في محفظة متنوعة للغاية من الأوراق المالية العالمية، ولهذا الصندوق هدفان رئيسيان، **الأول** ليكون بمثابة آلية عازلة لآثار التقلبات قصيرة الأجل في عائدات النفط، و**الثاني** يكون أداة لمواجهة التحديات المالية لشيخوخة السكان، والانخفاض غير المتوقع في عائدات النفط، وهذا عبر نقل جزء من هذه الثروة للأجيال القادمة[27].

2.2الهيآت الوطنية المرتبطة بالقطاع النفطي في النرويج:

يمتلك قطاع النفط في النرويج شبكة هامة من العلاقات المتداخلة مع العديد من الوزارات والهيآت الوطنية المختلفة التي تشرف على تنفيذ ومتابعة ومراقبة مختلف الأنشطة ذات الصلة بهذا القطاع، وذلك نظرا لأهميته الحيوية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 1: مخطط قطاع النفط في النرويج:

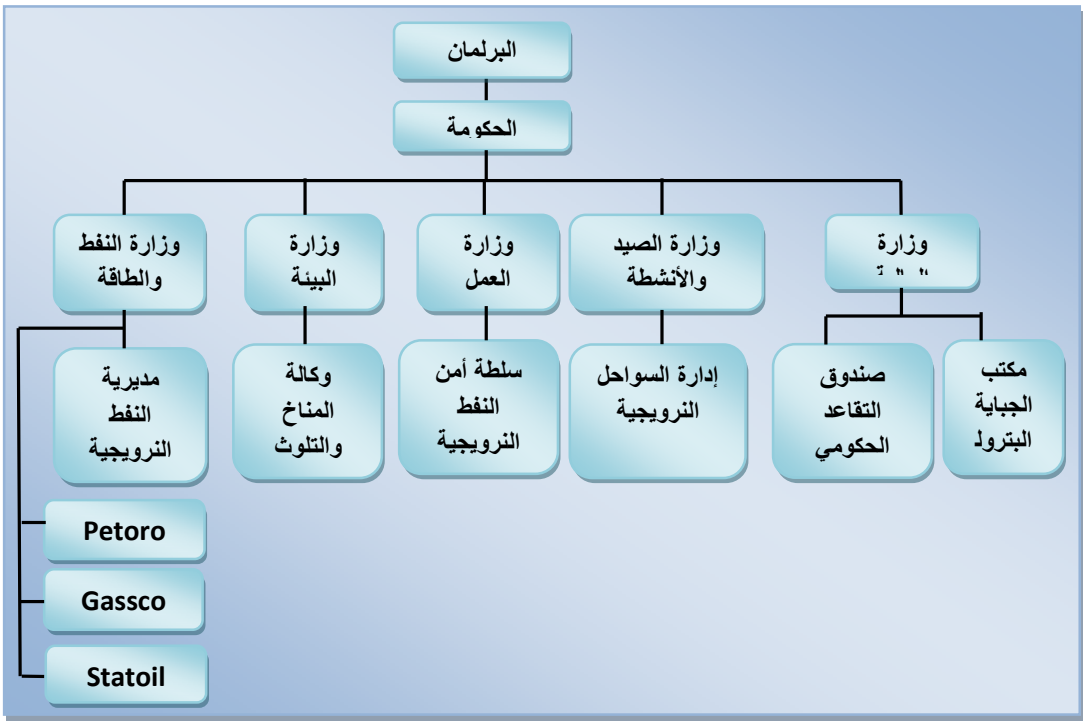

Source: Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocabures dans le golfe du Saint-Laurent: préoccupations des communautés côtières" ,Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011,P15. Document internet disponible sur le site:**www.oga.no** (Consulté le 10/05/2014).

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه، هو أن البرلمان النرويجي يمثل الهيئة العليا المشرفة على قطاع النفط، وهذا عبر سن القوانين المنظمة لهذا القطاع، ودراسة والموافقة على جميع المشاريع التنموية الكبرى (التي تتجاوز قيمتها 10 مليار كورونة نرويجية)[28]، وكذا مراقبة الإيرادات المالية المتأتية منه.

كما نلاحظ أن هذا القطاع مرتبط مع العديد من الوزارات ذات الصلة، وعلى رأسها وزارة البترول والطاقة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ إدارة العمليات النفطية داخل الأراضي النرويجية وفقا للسياسة التي يُقرُّها البرلمان، كما يرتبط هذا القطاع أيضا بكل من وزارة البيئة، وزارة العمل، وزارة الصيد والشؤون الساحلية ووزارة المالية، بالإضافة إلى مجموعة من الهيآت والمكاتب الوطنية التابعة لهذه الوزارات، ولعل أهمها صندوق النفط (صندوق التقاعد النرويجي العالمي).

3.2سياسة نرويجية ناجعة للوقاية من الداء الهولندي:

في عام 1974 قدمت الحكومة النرويجية تقريرا إلى البرلمان عبرت فيه عن مخاوفها من نقمة النفط، وبعد مناقشته كانت التوصية بوضع أسس متينة لاتخاذ القرارات بالنسبة لسياسة منح الامتيازات، وكيفية استعمال ريع النفط، والتحذير من التصعيد في الاستكشافات خوفا من العواقب السلبية، وتم الاتفاق على التخطيط الاستراتيجي الشامل وتوزيع المهام على الوزارات.

ومن المحاذير التي أكد عليها التقرير مسألة انتقال الطاقات المالية والبشرية من الصناعات القائمة إلى صناعة النفط، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف هذه الصناعات وفقدانها قدرتها التنافسية، لذلك كان قرار البرلمان بأن يتم التصعيد في الأنشطة النفطية بشكل تدريجي، حيث في بداية الثمانينات كان هناك 3 شركات نفط نرويجية فقط تعمل في كل مراحل التشغيل، وبذلك منحت سياسة التأني هذه الصناعة النرويجية وقتا كافيا للتهيؤ، مما مكنها من تحقيق النجاح في ظرف قصير بإقامة صناعة نفطية حديثة، وعلى مستوى دولي مرموق[29].

إن المنهج الذي اتبعته الحكومة النرويجية في تنسيق سياسة الدولة بالمشاورة مع البرلمان كان ناجحا، إذ أُتُّفِق على أن تقوم وزارة المالية بالتخطيط الاقتصادي الشامل والموحد للبلد بالتعاون مع الوزارات المختصة، ومع وزارة النفط فيما يخص النفط واقتراح التشريعات المنظِّمة، ووضع الخطط العريضة لعمليات النفط ومنح الامتيازات بالتشاور مع الوزارات الأخرى، بينما تضطلع المديريات المختلفة بمهمة المتابعة والمراقبة، وجمع وتدقيق إيرادات النفط.

لقد لعبت هذه المناقشات والتنسيقات دورا مهما في خلق إجماع سياسي مبكر على ضرورة سيطرة الدولة على اتجاه وزخم الأنشطة النفطية من جهة، ودعم وتشجيع الصناعة الوطنية للاشتراك في الأنشطة النفطية من جهة أخرى، كما أن اشتراط عرض خطط تطوير حقول النفط على البرلمان للمصادقة عليها قبل تنفيذها، ساعد على دعم مبدأ السيطرة الوطنية، كما ساعد قيام وزارة المالية بالتخطيط الشامل على تفادي الإضرار بالصناعات الأخرى.

خلاصة:

إن ما يمكن استخلاصه في نهاية هذه المقال، هو أن لعنة الموارد الطبيعية لا تعني أن الدول الغنية بالموارد عليها أن تمتنع عن استغلال ثرواتها، وأن تبدأ من الصفر، وتتبع نفس خطة التنمية لدى الدول الفقيرة إليها، وإنما أن تأخذ بعين الاعتبار _وكَوَعْيٍ وثقافة مجتمعية شاملة_ أن الثروة الطبيعية ليست بمثابة الحل السحري لكافة مشاكل التأخر الاقتصادي، وأن استغلال هذه الموارد سيرتبط بمسار ديناميكي مُعَقَّد قد يحمل الكثير من الآثار الضارة، وينعكس سلبا على المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية على الأمد

البعيد، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان، أن تبدأ الدول الريعية والنفطية على وجه الخصوص، في العمل على إيجاد السبل المناسبة، التي تكفل تعظيم استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عوائد الموارد الطبيعية الناضبة كالنفط، من خلال معالجة مختلف أثار الداء الهولندي، عبر جملة من السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى تكثيف الاستثمار في الموارد البشرية وخاصة في التعليم واكتساب المهارات، والعمل على تنويع النشاطات الاقتصادية والصادرات، وتحقيق مزيد من الشفافية وكفاءة الأجهزة الإدارية وأنظمة الحكم.

الإحالات والمراجع:

[1]: إياد الكيلاني، لعنة النفط، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط :**http://www.iraqhurr.org/content/article/1680700.html**
تاريخ الإطلاع 2014/05/20.

[2]: Terry Lynn Karl, Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles, Guide de l'énergie et de développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005,(**http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf**), p23.

[3]: عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مصيدة الموارد –الداء الهولندي–، دراسة منشور على الانترنيت على الرابط:
(**http://abdel-mahmoud.blogspot.com/p/blog-page_9.html**) ، تاريخ الإطلاع 2014/05/07.

*مجاني الجنسية، وهو يشغل حاليا منصب المدير التنفيذي لمركز النمو الدولي في لندن، ورئيس ا لمس الاستشاري الاقتصادي في غانا.

**: Jeffrey Sachs: اقتصادي أمريكي، وهو حاليا مستشار لدى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. Andrew Warner: اقتصادي أمريكي، قسم تقييم العمليات، مجموعة البنك الدولي.

4 :Eric Neumayer,Germany economist, Does the "resource curse" hold for growth in genuine income as well, London School of Economics and Political Science,2004, Document Internet disponible sur le site **http://www.lse.ac.uk/geographyAndEnvironment/whosWho/profiles/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20(Resource%20Curse).pdf**, consulté le 11/05/2014.

[5] ، على الرابط:OpenOilالرقابة على الأموال، معهد ا تمع المنفتح، نيويورك، منشورات منظمة
http://openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/03/resource-curse-reading-material-ar.pdf
ص35، تاريخ الإطلاع 2014/05/15.

[6]: صبحي مجدي، لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل دول الريع النفطي، الأهرام الرقمي، العدد44951: 1 جانفي 2010، متوفرة على الرابط:
(**http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=141763&eid=655**)،بدونصفحة، تاريخ الاطلاع 2014/05/15.

[7]: Terry Lynn Karl, op.cit, p30_31.

[8]: Ibid, P30.

[9]: عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مصيدة الموارد، مرجع سبق ذكره ، دون صفحة.

10: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، أبحاث مجموعة Senyar Capital، جويلية 2012،على الرابط:
(**http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf**)،تاريخ الإطلاع 2014/05/10. 1 82.

[11]: Terry Lynn Karl, op.cit, p24.

[12]:كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، ا لمد 40، العدد1، مارس 12003 502.
www.imf.org، تاريخ الاطلاع 2014/05/15.

[13] : المرجع نفسه، ص50.

[14] : نفسه.

[15]: Cecilia Mussi Rodriguez, Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006, p11_16, Document Internet disponible sur le site (**http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1337580&fileOId=1646251**).

[16]: كمال الدين بن عيسى، تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 12012 442.

[17]: المرجع نفسه، ص45.

[18]: المرجع نفسه 1 1562، نقلا عن:
Samir BELL. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en terme de régulation''.thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011,P100.

[19]: نفسه.

[20]: دربال عبد القادر ومختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1- العدد 11/2011 117.

[21]: نفس المرجع، ص119.

[22]: نفسه.

[23]: كمال الدين بن عيسى ، مرجع سبق ذكره، ص157.

[24]: دربال عبد القادر ومختار دقيش، مرجع سبق ذكره، ص120.

[25]: نفس المرجع، ص121-122. بتصرف.

26: Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocabures dans le golfe du Saint-Laurent : préoccupations des communautés côtières" ,Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011,P8. Document internet disponible sur le site:**www.oga.no** (Consulté le 10/05/2014).

[27]: Norvège, Examen des politiques commerciales, Document internet disponible sur le site:(**http://www.wto.org/french/tratop_f/tpr_f/tp369_f.htm**), (Consulté le 10/05/2014), P105.

[28]: Ibid, P105.

[29]: أمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 45 107، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط: **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60672**، تاريخ الإطلاع 2014/05/02. 115.